

16 أكتوبر/تشرين الأول 2022

يوم الأغذية العالمي



إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل و حياة أفضل.

العقبات

بعد مرور ثلاث سنوات على الجائحة، برز أمران اثنان بشكل واضح. الأول هو مدى تشابك اقتصاداتنا وارتباط حياتنا بحياة الآخرين. والأمر الثاني هو أن الكثير من الأشخاص يتكون خلف الركب على طريق التعافي فيصبحون غير قادرين على الاستفادة بشكل متساوٍ من الابتكار والرخاء. واليوم، يعجز 3.1 مليارات شخص حول العالم عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي بسبب النزاعات والأزمات الاقتصادية وانعدام المساواة وأزمة المناخ وارتفاع أسعار الأغذية. ومن المفارقة أنه من بين كل ثلاثة أشخاص يعانون من الفقر المدقع، يعيش اثنان في المناطق الريفية ويعتمدان في معظم الأحيان على الزراعة لكسب معيشتهم. ولمواجهة أزمة الجوع العالمية التي تلوح في الأفق، نحن بحاجة إلى تسخير قوة التضامن والعمل الجماعي من أجل بناء عالم مستدام يحظى فيه كل شخص بإمكانية الوصول بشكل منتظم إلى ما يكفي من الأغذية المغذية.

معدل الجوع العالمي يبلغ مستوى مرتفعاً جديداً

يواصل الجوع ارتفاعه وقد عانى منه 828 مليون شخص في عام 2021 - ما يمثل زيادة قدرها 46 مليون شخص تقريباً منذ عام 2020 و150 مليون شخص منذ عام 2019. والوضع مماثل في ما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يرقى إلى مستوى الأزمة، أو الأزمات المتفرقة والمفاجئة التي تحد من قدرة الناس على الوصول إلى الأغذية في الأجل القصير إلى درجة تكون فيها حياتهم وسبل عيشهم في خطر. وزاد عدد الأشخاص الذين يعانون انعداماً حاداً في أمنهم الغذائي من 135 مليوناً إلى 193 مليوناً في غضون عامين فقط، ومن المتوقع أن يزداد الوضع سوءاً في عام 2022. ويعيش حوالي 750 000 شخص في حالة من المجاعة في خمسة بلدان (إثيوبيا وأفغانستان وجنوب السودان والصومال واليمن) - أي أكثر من خمسة أضعاف العدد المسجل في عام 2020 - وفقاً لما جاء في تقرير "بؤر الجوع الساخنة" المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي (يونيو/حزيران 2022).

وفي بعض أنحاء العالم، يموت الناس بسبب المجاعة، فيما يفقد الأطفال فرصتهم في التمتع بمستقبل صحي بسبب سوء التغذية الشديد. ويمكن لسوء التغذية المعتدل أو المتوسط حتى أن يزيد من خطر وفاة الأطفال نتيجة أسباب متعددة ويترك أثراً دائماً على نموهم الجسدي والإدراكي. وتهدد هذه الآثار مجتمعة بمحو المكاسب الإنمائية التي احتاج تحقيقها إلى سنوات من العمل الشاق.

وتُعَدُّ النزاعات، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، وحالة الطوارئ المناخية، والتدهور البيئي، دوافع رئيسية لانعدام الأمن الغذائي والجوع في العالم. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الآثار الثانوية لجائحة كوفيد-19 التي أحدثت اختلالات في سلاسل الإمدادات وحدت من قدرة الناس على كسب عيشهم.

ولقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الأوضاع من خلال منع البلدان الرئيسية المستوردة من أوكرانيا من الحصول على الحبوب الأساسية في هذه المنطقة التي تُعَدُّ إحدى سلات الغلال الرئيسية في العالم، ومن خلال زيادة كلفة المدخلات، وبخاصة الأسمدة، الأمر الذي يجعل المزارعين أقل قدرة على الحصول عليها ويؤثر على زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية وغيرها من الأغذية المغذية في الموسم القادم. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار بقدر أكبر مما قد يدفع بملايين آخرين من الأشخاص إلى الوقوع في براثن الجوع وسوء التغذية.

وإن التغلّب على الجوع وسوء التغذية والفقر أصعب في أوقات الحرب أو النزاعات أو في المناطق المعرضة للمخاطر الطبيعية. وفي العقود الأخيرة، تحوّل عدد متزايد من الأزمات من أحداث كارثية قصيرة الأجل إلى أزمات ممتدة طويلة الأجل تجتمع فيها أنواع عديدة من الصدمات ويترك فيها عدد متنام من الأشخاص خلف الركب مع مرور الوقت.



كيف تؤثر الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي؟

يعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا من بين البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب الأساسية والبذور الزيتية في العالم. كما أنهما بلدان مصدّران صافيان للمنتجات الزراعية وموردان رئيسيان للمواد الغذائية الأساسية والأسمدة في الأسواق العالمية التي تتركز فيها الإمدادات القابلة للتصدير في الكثير من الأحيان في حفنة من البلدان. ومن شأن التركيز الكبير أن يزيد من قابلية تأثر هذه الأسواق بالصدمات والتقلبات. وفي عام 2021، تم تصنيف الاتحاد الروسي أو أوكرانيا أو كليهما من بين أكبر ثلاثة بلدان مصدّرة للقمح والشعير والذرة وبذور اللفت وزيت اللفت وبذور دوار الشمس وزيت دوار الشمس في العالم. وكان الاتحاد الروسي أيضًا أكبر مصدّر للأسمدة النيتروجينية، وثاني أكبر مورد للأسمدة البوتاسيوم، وثالث أكبر مصدّر للأسمدة الفوسفورية في العالم. ولقد أثر الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية جراء الحرب في أوكرانيا، تأثيرًا شديدًا على وصول البلدان التي تواجه بالفعل أزمة غذائية والبلدان التي تستورد أكثر من 30 في المائة من حبوبها من هذين البلدين بسبب الارتفاع الكبير في فاتورة الواردات. وإذا ما استمرت أسعار الأسمدة بالارتفاع، من المرجح أن تؤثر الأزمة الحالية في موسم زرع العديد من المحاصيل الغذائية الأخرى، ولا سيما الأرز، الأمر الذي سيؤثر بدوره على مليارات الأشخاص في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.



الأسعار آخذة في الارتفاع



لقد ارتفعت أسعار الأغذية خلال السنة الماضية بسبب الاختناقات في سلاسل الإمدادات، والارتفاع الحاد في تكاليف النقل والاختلالات الأخرى التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 ، والنزاعات في عدد من مناطق العالم بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، وازدياد وتيرة الأحوال المناخية القسوى وشدها.

وحاول المزارعون في جميع أنحاء العالم مواجهة ارتفاع تكاليف المدخلات هذه السنة من خلال التقليل من الكميات المزروعة، أو الانتقال إلى المحاصيل التي تتطلب قدرًا أقل من المغذيات، أو التقليل من استخدام الأسمدة، الأمر الذي قد يضرّ بالغللات. كما أنهم عانوا من ارتفاع تكاليف العلف للمحافظة على الإنتاج الحيواني. والبلدان النامية هي الأكثر عرضة لتناقص إنتاجها في ظل امتلاك المزارعين موارد مالية أقلّ للتعويض عن ارتفاع أسعار المدخلات بوتيرة أسرع من أسعار منتجاتهم.

ويمكن لارتفاع أسعار الأغذية والمدخلات، بالإضافة إلى ما يمثله من تهديد واضح للأمن الغذائي والتغذية في العالم، أن يحد من المداخيل ويحدث اختلالات في الأسواق ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.

الحيز الضريبي المحدود



تفتقر معظم البلدان النامية إلى الحيز الضريبي اللازم للتخفيف من وقع الزيادات الكبرى في الأسعار وما يقابلها من ارتفاع في فواتير استيراد الأغذية. وفي الوقت نفسه، يعجز العديد من هذه البلدان عن اقتراض الأموال لأن أسواق الإقراض مغلقة في وجهها. أما بالنسبة إلى البلدان القادرة فعلاً على الاقتراض، فتُفرض عليها أسعار فائدة مرتفعة تعرّضها لخطر إجهاد الديون والتخلف عن سدادها.

وإن العديد من البلدان النامية على شفير التخلف بالفعل عن سداد ديونها. وتحتاج الأسر المنخفضة الدخل أكثر من أي وقت مضى إلى شبكات الأمان الاجتماعي من أجل المحافظة على أمنها الغذائي وتغذيتها وعلى مستوى معيشي لائق. ويجدر بالمجتمع الدولي المبادرة إلى تنسيق الجهود الرامية إلى دعم البلدان الأضعف.

الآثار الطويلة الأجل للخدمات القصيرة الأجل



بعد مرور ثلاثة أعوام على إعصاري أوندوي وبيينغ المداريين اللذين ضربا الفلبين في عام 2009، زاد معدل الفقر في محافظة ريزال المتضررة بالإعصارين بمقدار الضعف تقريبًا.



ومن ناحية أخرى، يمكن لأزمة إيبولا أن تكون قد أفقدت غرب أفريقيا دخلًا متوسطًا قدره 3.6 مليارات دولار أمريكي في السنة بين عامي 2014 و2017 نتيجة تراجع التجارة، وإغلاق الحدود، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية، وتدهور السياحة.



آفاق المستقبل

بما أن نظمنا الزراعية والغذائية ترتبط بالعديد من الجوانب المختلفة من حياتنا واقتصادنا - من الزراعة إلى الموارد الطبيعية وصولاً إلى الطاقة والصحة - فهي تنطوي على إمكانات هائلة بوصفها وسيلة لبناء مستقبل أكثر إنصافاً ورخاءً. ويُعدّ تحويل النظم الزراعية والغذائية أمراً حاسماً إذا ما أردنا الوفاء بالتزامنا بعدم ترك أي أحد خلف الركب وتوفير إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل للجميع.

ولهذا السبب، يحتلّ تحويل النظم الزراعية والغذائية مكانة أعلى من ذي قبل على جدول الأعمال العالمي. فقد قامت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 ومبادرات أخرى متعددة الأطراف بتشجيع الحوارات وتطوير المسارات اللازمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية في العديد من البلدان حول العالم. ولكنه يجب فعل أكثر من ذلك بكثير لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب!

توفير شبكات أمان اجتماعي متينة، والاستثمار في المناطق الريفية، وتقوية نظمها الزراعية والغذائية.

وتتأثر النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش ذات الصلة على المدى القصير والطويل بالتأثيرات المتداخلة لأزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي - بما في ذلك تدهور النظم الإيكولوجية، وفقدان الأنواع، واستنزاف الموارد الوراثية - والتنافس من أجل الحصول على الموارد الطبيعية.

وبفعل آثار أزمة المناخ، فإن الآفات النباتية التي تحتاج المحاصيل المهمة من الناحية الاقتصادية تصبح أكثر فتكًا وتطرح تهديدًا متزايدًا على الأمن الغذائي والبيئة. كما أن صغار المزارعين والأشخاص الذين يعتمدون على الصحة النباتية لكسب سبل عيشهم والذين يعيشون في بلدان تعاني من انعدام الأمن الغذائي، يشكلون الفئة الأكثر عرضة لهذه المخاطر.

وتعتبر حماية النباتات من الآفات والأمراض أكثر فعالية من حيث الكلفة قياسًا إلى التعامل مع حالات طوارئ الصحة النباتية. وتشجع منظمة الأغذية والزراعة النهج المستدامة والإيكولوجية للوقاية من الأثار المحتملة للآفات والأمراض النباتية ومكافحتها من خلال الرصد المتواصل، والإنذار المبكر، وتعزيز استراتيجيات المكافحة الوقائية المبكرة والصديقة للبيئة والمستدامة.

ويذكر تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2022 أن تزايد الظواهر الجوية والمناخية القسوى في جميع أقاليم العالم قد عرّض بالفعل ملايين الأشخاص لانعدام الأمن الغذائي الحاد وانخفاض الأمن المائي. ولا تساهم إدارة مواردنا الطبيعية واستخدامها بطريقة مستدامة في بيئة أفضل فحسب، بل يتسمان بأهمية حيوية أيضًا لضمان تحويل نظمنا الزراعية والغذائية لما فيه خير الجميع.

ونحن بحاجة أولًا إلى تمكين الأشخاص الأشد ضعفًا، بما في ذلك صغار المنتجين، من خلال الاستثمار في نظم زراعية وغذائية تتسم بمزيد من الكفاءة والشمول والقدرة على الصمود والاستدامة. وذلك يعني أننا بحاجة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى التدريب والحوافز والابتكار، من بين جملة أمور أخرى، لكي يتمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من تأدية دور محوري في هذا التحول ومن أن يصبحوا أطرافًا فاعلة ناشطة ومتساوية في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومات توفير برامج الحماية الاجتماعية الحسنة التوقيت والمحددة الأهداف من أجل حماية الأشخاص الأشد ضعفًا. ويشمل ذلك توفير الأغذية المغذية والمدخلات الزراعية، وتحسين البنية التحتية الزراعية، واتخاذ الإجراءات التكميلية التي من شأنها حماية سبل عيش الناس وتحسين حالتهم التغذوية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات النقدية.

وقد تكون هذه البرامج مفيدة جدًا في الأجل الطويل ولكنها تنطوي على كلفة أيضًا، ما يمثل مشقة بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية. وليس هناك ببساطة حل للأزمة الغذائية من دون إيجاد حلٍّ للأزمة المالية. ولهذا السبب تحتاج بلدان مجموعة العشرين إلى دعم البلدان المعرّضة لخطر الجوع وسوء التغذية والمجاعة، وتحويل نظمها الزراعية والغذائية، وتمويل النداءات الإنسانية، وتعزيز القدرة على الصمود. ويجب إسناد قدر أكبر من الأولوية لتعزيز الإنتاج المحلي للأغذية والحفاظ على الموارد الطبيعية كاستجابة أولية بما أن الزراعة تعتبر من بين التدخلات الإنسانية الأكثر فعالية من حيث الكلفة.

ويجب على المؤسسات المالية الدولية أن تدعم وصول البلدان النامية إلى التمويل من خلال الاستثمارات أو تخفيف عبء الديون - لا سيما عندما يسمح التمويل باتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب استجابة لمتطلبات المواسم الزراعية - لكي تتمكن هذه البلدان من مواصلة

إجراءات منظمة الأغذية والزراعة

- في أوغندا وتونس ورواندا والسنغال وغواتيمالا وكينيا، تساعد المنظمة الحكومات على وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تعزز توليد مزيد من **فرص العمل الأفضل** للشباب في النظم الزراعية والغذائية وتزيد من إمكانية وصولهم إلى التدريب والتمويل.
- تعمل المنظمة مع حكومة **الغلبين** على جعل نظام **الحماية الاجتماعية** فيها أكثر قدرة على الاستجابة للصدمات. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة عندما تفشّت جائحة كوفيد- 19 من تقديم مساعدات نقدية إضافية على وجه السرعة للأشخاص المقيمين في المناطق الهشة ومن زيادة عدد العائلات التي يشملها النظام.
- تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدعم من المنظمة، بإشراك مزيد من **النساء صاحبات المشاريع في سلاسل القيمة** الخاصة بمصايد الأسماك والدواجن والعسل والسياحة. وباتت المرأة في **بالاو وبربادوس وجزر القمر وساموا وسانت لوسيا وكابو فيردي** تتحكم بقدر أكبر بالموارد والتكنولوجيات والخدمات.
- تعمل المنظمة على إنشاء **شبكة عالمية لسواق المزارعين** وتتعاون مع الحكومات لوضع سياسات تربط المستهلكين بالأغذية المغذية وتزيد من فرص **وصول المنتجين إلى الأسواق الجديدة**.



يتطلب عدم ترك أي أحد خلف الركب العمل على أكثر من جبهة في الوقت نفسه. وبالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يشمل ذلك تعزيز **العمل اللائق والخدمات في المناطق الريفية**، وتأمين الحماية الاجتماعية، والقضاء على **عمالة الأطفال**، ودعم **الإنتاج المحلي للأغذية** للسكان الضعفاء في البلدان التي تعاني من أزمة غذائية، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع **المساواة بين الجنسين ودعم السكان الريفيين والأصليين** الذين يُعدّون الجهات القيمة على معظم التنوع البيولوجي على كوكب الأرض. وفي ما يلي بعض الأمثلة على الطرق التي تقوم من خلالها المنظمة بسد هذه الفجوة.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع البلدان الأضعف من خلال مبادرة العمل يداً بيد التي تدعم تنفيذ البرامج الطموحة التي تقودها البلدان من أجل الإسراع في تحويل النظم الزراعية والغذائية عبر القضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، والقضاء على الجوع وسوء التغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة). وتستخدم المبادرة النمذجة والتحليلات الجغرافية المكانية المتقدمة وتتبع نهجاً قوياً لبناء الشراكات من أجل تسريع وتيرة تحوّل النظم الزراعية والغذائية القائم على الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المداخيل، وتحسين تغذية السكان الفقراء والضعفاء ورفاههم، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه أزمة المناخ.

وتُسنَد المبادرة الأولوية للبلدان والأقاليم التي تسجّل أعلى معدلات الفقر والجوع، أو التي تكون فيها القدرات الوطنية محدودة، أو حيث الصعوبات التشغيلية هي الأكبر بسبب الأزمات الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان. وشملت مجالات التدخل تطوير سلاسل القيمة للسلع الأساسية ذات الأولوية، وبناء الصناعات الزراعية ونظم الإدارة الكفؤة للمياه، واعتماد الخدمات الرقمية والزراعة المحكمة، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، والتصدي للتحديات المناخية ومخاطر الطقس.

• في **إكوادور وبيرو وتايلند والهند**، تعمل المنظمة مع الشعوب الأصلية لإعادة حوالي 1 000 هكتار من أراضي **الشعوب الأصلية** إلى هيئتها الأصلية من خلال **الإصلاح المتمحور حول الحياة بجميع أشكالها**، وهو نهج أكثر شمولاً يستند إلى معارف الشعوب الأصلية.

• استجابة للجفاف في **الصومال**، تعمل المنظمة وشركاؤها الحكوميون المحليون على حماية 11 مليون رأس من الماشية بواسطة العلف والرعاية البيطرية ليتمكن 275 000 شخص من المحافظة على أصولهم الإنتاجية وأمنهم الغذائي وتغذيتهم.

• في عام 2021 وحده، قدمت المنظمة **مساعدة إنسانية لحماية سبل العيش** لأكثر من 30 مليون شخص في العالم من أجل مساعدتهم على مواصلة إنتاج الأغذية لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية بالرغم من الأزمات المتعددة.



نهج شامل لإزاء أزمة الجراد الصحراوي



يُعدّ الجراد الصحراوي الآفة المهاجرة الأشد فتكًا في العالم - حيث أنه يتغذّب على المراعي والمحاصيل التي يعتمد عليها ملايين الأشخاص في أفريقيا لكسب معيشتهم، ويعرّض الأمن الغذائي للخطر.

وبين يناير/كانون الثاني 2020 ويناير/كانون الثاني 2022، سمح نداء المنظمة الممول بالكامل بمعالجة حوالي 2.3 ملايين هكتار من الأراضي التي انتشر فيها الجراد الصحراوي في بلدان متضررة. وأدت هذه الجهود إلى تجنّب خسارة 4.5 ملايين طن من المحاصيل، وإنقاذ إنتاج 900 مليون لتر من الحليب، وتأمين الغذاء لنحو 41.5 ملايين شخص. وتقدر القيمة التجارية للخسائر في الحبوب والحليب التي تم تجنّبها بفضل هذه الاستجابة بنحو 1.77 مليار دولار أمريكي.

وتضمّن جزء من الاستجابة توفير تحويلات نقدية بقيمة 14 مليون دولار أمريكي للأسر المتضررة، وحماية علف 750 000 من حيوانات الاستيلاء، وتوزيع 150 000 مجموعة أدوات زراعية لإنقاذ الأرواح وسبل العيش.

الإغاثة لأوكرانيا



تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة للأسر في أوكرانيا لكي تتمكن من زراعة الأغذية في الوقت الملائم لموسم الحصاد المقبل. وحتى 12 يوليو/تموز 2022، كانت المنظمة قد قدمت الدعم الزراعي الطارئ لحوالي 30 622 أسرة معيشية (80 000 شخص) في 13 مقاطعة في البلاد. وتم تقديم بذور البطاطا إلى 16 855 أسرة من هذه الأسر المعيشية (43 823 شخصًا) في عشر مقاطعات، وحصلت 20 147 أسرة (52 382 شخصًا) في 11 مقاطعة على معدات لزراعة الخضروات، في حين تلقت بعض الأسر المعيشية هذين النوعين من الدعم على السواء.

وتغطي المساعدة النقدية المتعددة الأغراض المقدمة إلى 3700 أسرة ريفية (620 و شخصًا)، الاحتياجات الأساسية للسكان في المناطق الأكثر تضررًا في شرق البلاد وجنوبها. وتتوقف قيمة التحويلات النقدية على حجم الأسر المعيشية، حيث يتم تقديم مبلغ قدره 226 دولارًا أمريكيًا (6 660 هريفنيا أوكرانية) لكل شخص لمدة ثلاثة أشهر. وتعمل المنظمة أيضًا على زيادة توافر الأغذية وإمكانية الوصول إليها وتعالج النقص في تخزين الحبوب بواسطة الدعم الفني والمعدات اللازمة.

حبل نجاة للمزارعين في أفغانستان



في عام 2021، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة المزارعين في 30 مقاطعة في أفغانستان بواسطة مجموعات أدوات زراعة القمح، ومن المتوقع أن يسمح هذا التدخل بزراعة كمية كافية من الأغذية الأساسية لإطعام 1.3 ملايين أفغاني لسنة كاملة. وتتألف كل مجموعة أدوات من 50 كيلوغراماً من بذور القمح العالية الجودة لزراعة 2 جريب (0.4 هكتارات) من الأراضي، و50 كيلوغراماً من الأسمدة، فضلاً عن توفير التدريب الفني. وفي عام 2022، تعمل المنظمة على توسيع نطاق برامجها وتعتزم الوصول إلى 9 ملايين شخص بحلول نهاية السنة.

أضواء على مشروع CLEAR Cotton



تنتج عمالة الأطفال في الكثير من الأحيان عن الحاجة وعدم قدرة العديد من الأسر الريفية على تحمل كلفة استخدام يد عاملة إضافية في مزارعها. ولهذا السبب، تتعاون منظمة الأغذية والزراعة في كل من بوركينا فاسو وباكستان ومالي مع منظمة العمل الدولية في إطار مشروع CLEAR Cotton الذي لا يشجع السياسات الوطنية على حماية الأطفال فحسب، بل يقدم أيضاً مساعدة نشطة لمزارعي القطن لكي يحدوا مصدر دخل آخر يسمح لهم بالحد من اعتمادهم على عمل أطفالهم. ويوفر المشروع التدريب والمخدرات وفرص الوصول إلى التمويل للأسر الريفية الضعيفة لكي تتمكن من إنشاء أعمال تجارية متناهية الصغر تكون مربحة بما فيه الكفاية لاستخدام يد عاملة زراعية خارجية وإرسال أطفالها إلى المدرسة. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة بالفعل التدريب على أنشطة مربحة جداً مثل تربية الدواجن، وتسمين الأغنام، وإنتاج السمسم، لأكثر من 1000 أسرة ضعيفة.

ويقوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة برصد العرض والطلب على الأغذية وغير ذلك من المؤشرات الرئيسية الخاصة بالأمن الغذائي لغرض التحذير من الأزمات المحتملة - فتمتكن بالتالي الحكومات ووكالات التنمية من التحرك بسرعة عندما تصبح الأغذية نادرة أو باهظة الكلفة.

ويعني تحسّن التكنولوجيا والبيانات أننا بتنا نملك الآن أدوات للتنبؤ بالأزمات والعمل مبكرًا على مواجهتها والحد بشكل ملحوظ من أثارها. وتقود المنظمة الجهود العالمية لتوسيع نطاق العمل الاستباقي بالاستناد إلى علامات الإنذار المبكر، مع وصول قيمة العائدات التي تجنيها الأسر المتضررة بالأزمات إلى 7 دولارات أمريكية لكل دولار أمريكي تستثمره المنظمة في حماية سبل عيشها.

وفي ما يتعلّق بالأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة، يسهّل نظام تطبيقات التعريف والتسليم والتمكين (IDEA) عملية الحصول على الدعم، بما في ذلك من خلال القسائم الإلكترونية والتحويلات المالية بواسطة الهاتف المحمول، ويمكن لموظفي المنظمة أن يسجّلوا أسماءهم وأن يدعموا المستفيدين حتى في السياقات التشغيلية المعقدة.

إضافة إلى ذلك، تعمل المنظمة على تحويل ما لا يقل عن 1 000 قرية ريفية على نطاق العالم إلى مراكز رقمية من خلال مبادرة القرى الرقمية - لكي يتمكن جميع المزارعين من الاتصال بشبكة الإنترنت واتخاذ قرارات مستنيرة أكثر بشأن إنتاجهم ووصولهم إلى الأسواق والأدوات والخدمات الجديدة.

وفي المقابل، تُعدّ المدارس الحقلية للمزارعين مدارس ابتكارية من حيث طريقة استخدامها التعلّم من الأقران لإدخال أساليب وممارسات مستدامة جديدة إلى المجتمعات الزراعية بطريقة تعاونية وعملية.

وفي ظلّ توقع أن يشكل سكان المناطق الحضرية في العالم حوالي 70 في المائة من مجمل السكان بحلول عام 2050، تركز مبادرة المدن الخضراء التابعة للمنظمة على تحسين البيئة الحضرية وتوثيق الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وقدرة النظم الغذائية والخدمات والسكان في المناطق الحضرية على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

تخطو منظمة الأغذية والزراعة خطوات كبرى لرفع التحدي المتمثل في تسخير القدرة التحويلية للعلوم والابتكار. وتعترف أول استراتيجيتها للمنظمة على الإطلاق للعلوم والابتكار بالحاجة إلى تنوّع الابتكارات (التكنولوجية [بما في ذلك الرقمية] والاجتماعية والسياساتية والمالية والمؤسسية). وتغيّر الأدوات والنهج الجديدة الطريقة التي نقوم بها بزراعة المحاصيل، وتربية الماشية، ومكافحة الآفات والأمراض التي تصيب الحيوانات والنباتات والإنسان، وحماية الموارد الطبيعية واستعادتها، ومواجهة الأزمات. إضافة إلى ذلك، تعتبر الشركات التحويلية وتأمين الموارد والتمويل المبكر أمورًا ضرورية لتحفيز العمل وتسريع وتيرة الجهود المنسقة لتحقيق نتائج ملموسة. وحرصًا على عدم ترك أي أحد خلف الركب، لا بد من أن نستثمر في جميع مجالات الابتكار، من المختبر إلى معارف السكان الأصليين وصغار المنتجين، لكي نجد أفضل الطول المكيفة مع الاحتياجات المحلية والسياقات الإيكولوجية من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية.

وتتسم المعلومات الدقيقة والمحدّثة بأهمية حاسمة بالنسبة إلى المنتجين وواضعي السياسات على السواء في عملية صنع القرارات. فكانت أداة الرصد eLocust3 التي أطلقتها المنظمة حاسمة الأهمية في الإجراءات المبكرة التي اتخذناها وفي نجاح عملية مكافحة فورة الجراد الصحراوي الأخيرة في القرن الأفريقي واليمن في الفترة 2020-2021. ويُحضّر تطبيق Earth Map والمنصة الجغرافية المكانية التابعة لمبادرة العمل يدا بيد، مركز Google Earth والمجموعة الكبيرة من بيانات المنظمة إضافة إلى البيانات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية إلى حاسوب كل شخص من أجل تحليل حالة الأراضي والمياه والمحاصيل والثروة الحيوانية، إضافة إلى البيانات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية.

ويمكن للبحث والتطوير المتقدمين أن يساعدوا على دفع عجلة التحوّل المنشود في النظم الزراعية والغذائية. وعلى سبيل المثال، يعمل المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومخبراته على تطوير نهج مبتكرة لتحسين التقنيات النووية وتلك المتعلّقة بالنظائر في مجال إدارة الأراضي والمياه، وتغذية المحاصيل، وصحة الحيوانات، وسلامة الأغذية.



كيف يمكن المشاركة

أبطال الأغذية

تنتج المزارع الصغيرة النطاق أكثر من ثلث الأغذية في العالم ولكنها تمثل 80 في المائة من المنتجين في العالم. ومع أن أصحاب الحيازات الصغيرة يشكلون إحدى ركائز نظمنا الزراعية والغذائية، فإنهم محاصرون في الكثير من الأحيان في دوامة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ويتم استبعادهم من الفرص المتاحة في النظم التي يهيمن عليها كبار المنتجين وتجار التجزئة. وإذا كنا ملتزمين بعدم ترك أي أحد خلف الركب، علينا أن نحول نظمنا الزراعية والغذائية الحالية لتوفير فرص متساوية لجميع المنتجين وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الوصول إلى أسواق جديدة. ويعني ذلك الاستثمار أيضاً في التحوّل الريفي.



ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات

- استخدام البيانات المتمحورة حول الناس لتحديد من يترك خلف الركب ولماذا ولتصميم السياسات التي من شأنها أن تسد الفجوة.
- استخدام معلومات الإنذار المبكر لتنبيه المجتمعات المحلية إلى التهديدات المرصبة وربطها بالعمل الاستباقي لحماية الأرواح وسبل العيش قبل وقوع الأزمات.
- جعل المؤسسات شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وضمان اعتراف الاستثمارات والسياسات بالروابط بين التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ضمان الوصول المتساوي إلى الحماية الاجتماعية.
- الاستثمار في صنع القرارات المتعلقة بالبيانات، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار.
- جعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة، وتشجيعها.
- إبقاء الأسواق مفتوحة.
- إنشاء سلاسل إمدادات أكثر تنوعاً واستدامة وقدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال إنتاج مجموعة متنوعة من الأغذية المغذية محلياً.
- إتاحة الاحتياطات الغذائية للبلدان المعرضة للمجاعة والجوع، والعمل مع المؤسسات المالية الدولية على توفير السيولة المالية.
- إسماع صوت الفئات المهمشة وإتاحة الأدوات والتدريب لها من أجل ضمان مشاركة الجميع بطريقة فاعلة في النظم الزراعية والغذائية.
- إعطاء حوافز للقطاع الخاص لكي يوفر أغذية صحية أكثر ومنتجة بطريقة مستدامة وبأسعار مقبولة.
- الوقاية من الفاقد والمهدر من الأغذية وتشجيع الاستهلاك المسؤول.

ما الذي يمكن أن تفعله الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث

- تجريب ممارسات الإنتاج المسؤول، وتوفير المكونات المنتجة بطريقة مستدامة، والحد من الهدر، واللجوء إلى التعبئة المستدامة بقدر أكبر.
- إنتاج وتشجيع الأغذية المغذية والميسورة الكلفة، بما في ذلك كجزء أساسي من الاستجابة الإنسانية.

• إسناد الأولوية لحقوق الإنسان والمساءلة.

- دعم المنظمات الدولية والمحلية عند العمل في البلدان النامية.
- تحسين وصول الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية إلى التمويل وجعل الأعمال التجارية والأسواق أكثر شمولاً بمشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب والسكان الأصليين.
- توفير التدريب القائم على المهارات، وتشجيع تقاسم المعارف، وتحسين البنية التحتية المحلية.
- الاستثمار في صنع القرارات المتعلقة بالبيانات والعلوم والابتكار والتكنولوجيا.
- تشاطر البيانات الموجهة نحو الحلول والمتعلقة بالطرق التي يمكن للحكومات من خلالها تحويل النظم الزراعية والغذائية.

ما الذي يمكننا جميعاً أن نفعله

- البقاء مطلعين على التهديدات العالمية التي يتعرض لها الأمن الغذائي والتغذية وعلى الحلول المطروحة لمواجهتها.
- حثّ صانعي القرار المحليين على اتخاذ إجراءات لدعم الفئات الأضعف.
- التبرع بالوقت والمال والموارد للمنظمات الإنمائية ومنظمات الإغاثة والقضايا التي تهتمّ مجتمعكم المحلي.
- الشراء قدر الحاجة فقط وتجنّب الهدر بواسطة التخزين المناسب وتخطيط الوجبات الغذائية بطريقة خلّاقة.
- اختيار الأغذية المحلية، والتقليل من استهلاك المنتجات التي تتطلب موارد كثيفة، بما في ذلك التغليف الزائد، وتناول المنتجات الموسمية.
- دعم المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال التسوق في أسواق المزارعين والتنبيه إلى بطاقات التوسيم التي تحمل إشارة إلى دعم أصحاب الحيازات الصغيرة.

الوقائع

إن ثلثي الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد هم من منتجي الأغذية الريفيين.

يزيد احتمال معاناة المرأة على نطاق العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بنسبة 15% قياساً بالرجل.

تعدّ الشعوب الأصلية مؤتمنة على 80% من التنوع البيولوجي البري العالمي الموجود في 22% من مساحة الأرض. ومع ذلك، تعاني من معدلات مرتفعة أكثر من الفقر وسوء التغذية والنزوح الداخلي.

ينخرط 160 مليون طفل في عمالة الأطفال. ويستحوذ قطاع الزراعة على أكثر من 70% من عمالة الأطفال في العالم.

يعجز 3.1 مليار شخص - قرابة 40% من سكان العالم - عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي.

احتاج حوالي 193 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية للبقاء على قيد الحياة في عام 2021.

كانت النزاعات الدافع الرئيسي الكامن وراء معاناة 139 مليون شخص في 24 بلداً وإقليماً من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2021.

يعاني حوالي 828 مليون شخص من الجوع في الوقت نفسه الذي يعاني فيه 1 من بين كل 8 بالغين من السمنة، وهذه مشكلة أخذت في التفاقم في جميع أقاليم العالم.

يعيش أكثر من 80% من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق الريفية.

تحويل الأغذية والزراعة إلى حلّ

مع أن الأغذية والزراعة تساهم حاليًا في إطلاق حوالي ثلث انبعاثات غازات الدفيئة، يتمثل الخبر السار في أنه يمكن لقطاع الأغذية والزراعة أن يشكل أيضًا جزءًا أساسيًا من الحل. وتؤدي الغابات دورًا هامًا في ما يتعلّق بالقدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ والتكيّف معه والتخفيف من آثاره، بما في ذلك العمل كبالوعات للكربون وتخزينه، واحتواء التنوع البيولوجي، وكذلك الوقاية من المخاطر الناجمة عن آثار أزمة المناخ.

ويمكن أن يؤدي وقف إزالة الغابات والحفاظ عليها إلى تجنّب إطلاق حوالي 3.6 جيجا كن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا بين عامي 2020 و2050، بما في ذلك نحو 14 في المائة من الكمية المطلوبة حتى عام 2030 من أجل إبقاء حرارة كوكب الأرض ما دون 1.5 درجات مئوية، مع الحفاظ على أكثر من نصف التنوع البيولوجي على البرّ حول الكوكب في الوقت عينه.

وبشكل إصلاح الأراضي المتدهورة وتوسيع الحراجة الزراعية أيضًا جزءًا من الحل. وسيعود الإصلاح بالنفع على 1.5 مليارات هكتار من الأراضي المتدهورة، ويمكن لزيادة الغطاء الحرجي أن يعزز الإنتاجية الزراعية في مليار هكتار آخر. ومن شأن إصلاح الأراضي المتدهورة من خلال التشجير وإعادة التحريج أن يزيل 1.5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي بشكل فعّال من حيث التكلفة كل ستة بين عامي 2020 و2050، بما يعادل التخلّص من 325 مليون سيارة ركاب تعمل بالبترول من الطرقات كل سنة.



16 أكتوبر / تشرين الأول 2022

يوم الأغذية العالمي

إنَّ العمل الجماعي في 150 بلدًا حول العالم هو ما يجعل يوم الأغذية العالمي أحد أكثر الأيام احتفاءً به في تفويم الأمم المتحدة. فمئات الفعاليات وأنشطة التوعية تجمع بين الحكومات وشركات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وعامة الناس، وحتى الشباب. وهي تعزز التوعية والعمل في جميع أنحاء العالم من أجل أولئك الذين يعانون من الجوع ولضمان أنماط غذائية صحية للجميع، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

وسيجري إحياء #يوم_الأغذية_العالمي لعام 2022 (# WorldFoodDay) في سنة تشهد تحديات عالمية عدّة بما فيها الجائحة المستمرة والصراعات وتغير المناخ وارتفاع الأسعار والتوترات الدولية. وتؤثر هذه كلها في الأمن الغذائي العالمي.

حان الوقت لنعمل معًا ونبي مستقبلًا أفضل وأكثر استدامة للجميع. فليكن #يوم_الأغذية_العالمي (# WorldFoodDay) **يومكم**. انضموا إلى النداء من خلال تنظيم حدث أو نشاط أو شاركوا الإجراءات التي تتخذونها.

#يوم_الأغذية_العالمي
#أبطال_الأغذية
fao.org/world-food-day



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla
00153 روما، إيطاليا

